أضـواء علـــى ابـرز نشاطات وإنجـازات الجمعية خلال عام 2019

قامت الجمعية خلال عام 2019 بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء, وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية, حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب, عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تضم 5 ورش عمل و5 دورات وبرامج تدريبية, تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي.

وفي مجال الدراسات, أصدرت الجمعية خلال عام 2019 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث قامت الجمعية بإصدار التقرير السنوي الأربعون باللغتين العربية والانجليزية, وأصدرت تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن, كما أصدرت الجمعية ثلاث كراسات من سلسلة كراسات الجمعية تناولت مواضيع متنوعة, إضافة لإصدار دراسة حول سياسات التيسير الكمي لبنك الاحتياطي الفيدرالي.

وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2019.

أ- قضايا ودفاع

جمعية البنوك تتابع موضوع تفويض القيد المدين من خلال غرفة التقاص الآلي ACH

استناداً إلى كتاب البنك المركزي الأردني تاريخ 9 كانون الثاني 2019, قامت الجمعية بعقد اجتماع لمسؤولي الدوائر القانونية في البنوك والمعنيين في البنك المركزي بتاريخ 23 كانون الثاني 2019, تم خلاله مناقشة ملاحظات البنوك على موضوع تفويض القيد المدين من خلال غرفة التقاص الآلي ACH, والخروج بنموذج موحد توافقت عليه البنوك. وقد تم إرسال النموذج للبنك المركزي الأردني.

جمعية البنوك تتابع موضوع الربط الالكتروني بين البنوك وبين صندوق التنمية والتشغيل:

قامت الجمعية بالتنسيق بين البنوك الأعضاء وصندوق التنمية والتشغيل بموجب كتاب الصندوق بتاريخ 5 آذار 2019, للسير في إجراءات الربط الالكتروني ما بين صندوق التنمية والتشغيل والبنوك العاملة في المملكة لغايات وضع إشارة الحجز التحفظي على الحسابات البنكية للممتنعين عن السداد للصندوق. وقد قامت الجمعية بإرسال نسخ من مسودة مذكرة التفاهم المزمع توقيعها بين البنوك والصندوق إلى البنوك الأعضاء, وطلب ملاحظاتها عليها, وتم ارسال الملاحظات للصندوق ليتم عكسها على المذكرة, وبانتظار الرد من الصندوق.

جمعية البنوك تشارك في عضوية اللجنة المشكلة من وزير العدل لدراسة مسألة التدرج في رفع الحماية الجزائية عن الشيكات

شاركت الجمعية في عضوية اللجنة المشكلة من قبل وزير العدل بتاريخ 6 آذار 2019 لدراسة مسألة التدرج في رفع الحماية الجزائية عن الشيكات ورفع التوصيات المطلوبة والإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

جمعية البنوك تتابع موضوع قانون المالكين والمستأجرين:

قامت الجمعية بتاريخ 15 نيسان 2019 بمخاطبة البنوك الأعضاء وطلب ملاحظاتها على الورقة البحثية الواردة من غرفة تجارة عمان بعنوان "تطبيق قانون المالكين والمستأجرين: سلبياته وآثاره والتعديلات المطلوبة". وقد قامت الجمعية بإرسال ملاحظات وردود البنوك على الورقة إلى غرفة تجارة عمان.

جمعية البنوك تعقد ثلاثة اجتماعات للجنة القانونية في الجمعية:

عقدت الجمعية عدة اجتماعات للجنة القانونية في الجمعية تمت فيها مناقشة المواضيع التالية:

- تعارض تعليمات هيئة الأوراق المالية مع تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بتعيين مدققي الحسابات.
- مشروع نظام إدارة القسم المشترك في العقار والمجمع التجاري.
- مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قانون الملكية العقارية.
- فتح الحسابات المؤقتة للقوائم الإنتخابية.
- إستعلام المحاكم عن أرصدة العملاء.
- مشروع نظام تصفية الشركات.

الربط الالكتروني بين البنوك وبين وزارة العدل

قامت الجمعية بالتنسيق بين البنوك الأعضاء وبين وزارة العدل بموجب كتاب وزير العدل تاريخ 23 حزيران 2019, للسير في إجراءات الربط الالكتروني بين الوزارة والبنوك. حيث قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء بتاريخ 30 حزيران 2019 وتزويدهم بنسخة من مسودة مذكرة التفاهم المزمع توقيعها والمتعلقة بالحجز وفك الحجز الكترونياً, وطلب ملاحظات البنوك عليها. وبسبب عدم انتهاء وزارة العدل من بناء نظام الكتروني متكامل للربط مع البنوك, فقد تقرر وقف توقيع الاتفاقيات بين الوزارة والبنوك لحين اكتمال تصميم نظام الكتروني شامل.

جمعية البنوك ترعى توقيع مذكرات تفاهم بين البنوك وبين مبادرة بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق

قامت جمعية البنوك في الأردن بالتنسيق بين البنوك الأعضاء وبين مبادرة بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق. وقامت برعاية توقيع مذكرات التفاهم بين البنوك والمبادرة والهادفة لقيام البنوك بمنح عوائد استبدال الورق التالف لديها واستبدالها بمواعين ورق يتم منحها للمبادرة لتقوم بتوزيعها على المدارس الحكومية المحتاجة في المملكة مجاناً. وقام عددٌ من البنوك بتوقيع المذكرة والعمل جارٍ على استكمال التوقيع مع باقي البنوك.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لدراسة تطبيق خدمة التزويد بمعرفات للكيانات القانونية والمالية في الاردن (GS1 LEI service):

عقدت الجمعية بتاريخ 30 تموز 2019 اجتماعاً للمعنيين في البنوك الأعضاء بحضور ممثلي شركة هيئة الترقيم الأردنية GS1 وهي شركة مملوكة بالكامل للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو)، وذلك لمناقشة ودراسة تطبيق خدمة التزويد بمعرفات للكيانات القانونية والمالية في الاردن والتي تعنى بإعطاء الكيانات المالية والقانونية بشكل عام رقم تعريف عالمي مميز. وقد تضمن الاجتماع على شرح لخدمة التزويد بمعرفات للكيانات القانونية والمالية في الأردن، إضافة للإجابة على استفسارات البنوك المختلفة حولها.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة فتح حسابات انتخابية مؤقته لمدة (6) أشهر للقوائم المترشحة للانتخابات النيابية:

بناءً على كتاب محافظ البنك المركزي تاريخ 1 آب 2019، ومرفقه كتاب الهيئة المستقلة للانتخاب بخصوص فتح حسابات انتخابية مؤقته لمدة (6) أشهر للقوائم المترشحة للانتخابات النيابية ضمن ضوابط معينة. قامت الجمعية بعقد اجتماع لمدراء الدوائر القانونية في البنوك بتاريخ 19 آب 2019 لدراسة الموضوع، وتم اعداد نموذج موحد أقرته البنوك وتم إرساله الى البنك المركزي الاردني بناء على طلبهم بموجب كتاب الجمعية رقم (15/ 488) تاريخ 10 تشرين الثاني 2019.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة موضوع الضريبة على الأرباح المحولة للمركز الرئيسي للبنوك الأجنبية العاملة في الأردن:

تم عقد هذا الاجتماع بتاريخ 21 آب 2019 بناءً على الكتاب الوارد للجمعية من بنك لبنان والمهجر بتاريخ 19 آب 2019 والذي طالب فيه البنك بعقد اجتماع للمدراء الإقليميين في البنوك الأجنبية الأعضاء لمناقشة موضوع الضريبة على الأرباح المحولة للمركز الرئيسي وبحث الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهذا الخصوص، خاصة في ضوء الكتاب الموجه من مدير عام ضريبة الدخل والمبيعات لبعض البنوك والذي يتضمن إلزام البنوك الأجنبية بحجز وتحويل 10 % من الأرباح التي يتم تحويلها إلى المركز الرئيسي إلى دائرة ضريبة الدخل.

وبناءً على المناقشات التي تمت خلال الاجتماع، فقد توافق الحضور من البنوك الأجنبية الأعضاء على أن تقوم البنوك الأجنبية بإرسال مطالعاتها وآرائها القانونية حول هذا الموضوع إلى الجمعية، وأن تحصل الجمعية على رأي قانوني ودستوري متخصص حول إخضاع الأرباح المحولة للمركز الرئيسي للضريبة، وذلك تمهيداً للنظر في عقد اجتماع مع الجهات ذات العلاقة لبحث مطالبة البنوك الأجنبية.

وتم الحصول على عدد من الآراء القانونية من البنوك بالإضافة للرأي القانوني الذي حصلت عليه الجمعية من (بكر وعودة)، وتم مخاطبة دولة رئيس الوزراء بهذا الخصوص. ونتيجة المتابعة مع رئاسة الوزراء ودائرة ضريبة الدخل تم إعلامنا من عطوفة مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات السيد حسام أبو علي أنه تم طلب تفسير قوانين من ديوان تفسير القوانين الذي يترأسه رئيس محكمة التمييز وعضوية ممثلين عن ديوان التشريع والرأي ودائرة ضريبة الدخل. وأن التوجه هو عدم تطبيق اقتطاع نسبة 10 % من الأرباح المحولة من فروع البنوك الأجنبية للإدارة الأم وعدم اقتطاع 10 % من الأرباح المحولة للمساهمين الأجانب على مساهمتهم في البنوك المحلية.

جمعية البنوك تصدر توضيحا حول أسعار الفوائد

قالت جمعية البنوك في الأردن: إن تحديد اسعار الفائدة سواء للقروض أو الودائع، يخضع لآلية تنافسية بين البنوك، وهو ما يتيح للعملاء اختيار البنك الذي يلبي احتياجاته. وأضافت أن رفع أسعار الفائدة على قروض الأفراد أو تخفيضها يتم ضمن آلية محددة تعكس تعليمات البنك المركزي الأردني فيما يخص التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية والتي تلتزم بها جميع البنوك العاملة في المملكة، ويتم توضيحها بشكل بارز في الاتفاقية التي يوقعها العميل مع البنك.

وقالت الجمعية، في بيان توضيحي أصدرته، إن البنوك أطلعت على الآراء التي تبديها بعض الأوساط بشأن أسعار الفائدة سواء العلمية والمبنية على أسس اقتصادية، أو تلك التي تفتقر للموضوعية، وتسعى لتشويه الحقائق والتي تم تداولها من بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعية، بأن بعض البنوك لم تستجب مع القرار الذي اتخذه البنك المركزي أخيرا بتخفيض أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية. يشار إلى أن تعديل أسعار الفائدة بالتخفيض أو الرفع يجب أن يراعي التزامات تعاقدية تعود لأشهر سابقة على المقترضين.

وأكدت الجمعية في هذا السياق، أن البنوك لا تستطيع تخفيض أو رفع اسعار الفائدة على المقترضين تلقائيا، حيث أن تغيير أسعار الفائدة، سواء انخفاضاً أو ارتفاعاً محدد بعدد مرات في العام بموجب العقد الموقع يلتزم بها البنك وتحددها العقود وفق التعليمات والقوانين النافذة. كما بينت الجمعية أن هناك وحدة خاصة في البنك المركزي الأردني تتلقى شكاوى العملاء، وتتابعها مع البنوك في حال كان هناك إي إشكالية بين العميل وبنكه.

وقالت إن البنوك تتعامل مع أسعار الفائدة على قاعدة التنافس الحر الذي يأخذ بالاعتبار سياسة محددة يتبعها كل بنك على حدة وفق المخاطر والتركزات الائتمانية لكل عميل، ومن هنا فإن تعاطيها مع هذا البند يتم ضمن الآليات التي حددتها تعليمات البنك المركزي والتنافسية التي تحكم آلية عمل السوق الذي يضم 24 بنكاً والتي يمكن للعميل أن يستفيد منها للحصول على أفضل الأسعار.

اما فيما يتعلق بوصف (أفضل العملاء)، بينت الجمعية أنه خاص بالعملاء الشركات، حيث أن مفهوم سعر الفائدة لأفضل العملاء (Prime Lending Rate) يخص العملاء من الشركات ذات الملاءة المالية العالية وليس الأفراد والذي تتطلب تعليمات البنك المركزي نشره عند حدوث تغير في السعر ولذلك تقوم البنوك بنشره.

وبينت الجمعية أن قروض الأفراد ذات الفوائد المتغيرة تكون مربوطة بمؤشر معين آخر من مؤشرات أسعار الفائدة يعكس مستويات أسعار الفائدة السائدة في السوق والتي تتحرك وفقا لتحركات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً حول مشروع شبكة الربط مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً حول موضوع مشروع شبكة الربط مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وذلك يوم الاحد الموافق 6 كانون الثاني 2019 في مقر الجمعية، بحضور عطوفة السيدة دانه جنبلاط رئيسة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وممثلي من البنك المركزي الاردني والبنوك الاعضاء، حيث تم مناقشة مشروع شبكة ربط البنوك مع الوحدة مباشرة للاستعلام عن المعلومات المتعلقة بحسابات وعملاء البنوك.

جمعية البنوك تتابع مجموعة متنوعة من القضايا ذات العلاقة بالبنوك:

تابعت جمعية البنوك خلال عام 2019 مجموعة متنوعة من القضايا ذات العلاقة بالبنوك ومنها:

- عقد اجتماع لمدراء دوائر الامتثال في البنوك لمناقشة الأحكام المستجدة في مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تم تزويد ديوان التشريع والرأي بالملاحظات المتعلقة بمشروع نظام إدارة القسم المشترك في العقار والمجمع التجاري بموجب كتاب الجمعية رقم (15/ 453) تاريخ 6 تشرين الأول 2019، وكذلك بالملاحظات على مشروع نظام تصفية الشركات بموجب كتاب رقم (15/ 508) تاريخ 20 تشرين الثاني 2019.
- تم التواصل مع البنك المركزي بخصوص طلب تفسير نصوص قانون الملكية العقارية من خلال الديوان الخاص بتفسير القوانين، وذلك بموجب كتاب الجمعية رقم (15/ 464) تاريخ 13 تشرين الأول 2019، كما تم ارسال كتاب آخر للبنك المركزي بخصوص نفس الموضوع رقم (15/ 507) تاريخ 27 تشرين الثاني 2019.

ب- الفعاليات والأنشطة التدريبية

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2019 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها, وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم الفعاليات والأنشطة التدريبية للجمعية خلال عام 2019:

1) ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن 5 ورش عمل متخصصة خلال العام 2019, والتي تناولت مواضيع ومجالات متنوعة ذات علاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي تفاصيل ورش العمل:

جمعية البنوك تنظم جلسة حوارية حول التسهيلات المالية لمشاريع ادارة الطلب على المياه

عقدت جمعية البنوك تحت رعاية البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع مشروع التقنيات المائية المبتكرة (ميرسي كروب) والممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ووزارة المياه جلسة حوارية بعنوان "التسهيلات المالية لمشاريع إدارة الطلب على المياه" وذلك في فندق الانتركونتنتال – عمان يوم الثلاثاء الموافق 9 نيسان 2019.

وعرض أمين عام وزارة المياه والري بالوكالة الدكتور عدنان الزعبي لواقع الأردن المائي والعجز الكبير الذي تشهده الموازنة المائية ما انعكس على حصة الفرد المائي, وأن الموازنة المائية تشير إلى أن كميات المياه المتاحة في الأردن حوالي 970 مليون متر مكعب سنوياً في حين ان الطلب يزيد على 1400 مليون متر مكعب سنوياً, مشيرا الى أن قطاع الشرب يمثل 45 بالمئة والزراعة 52 بالمئة والصناعة 3 بالمئة من الاستهلاك.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن ان انعقاد هذه الجلسة ينبع من حرص الجمعية على موضوع الأمن المائي, وضمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الجمعية في هذا المجال بهدف تعزيز التمويل المصرفي لمشاريع قطاع المياه وتحقيق الأمن المائي بالتعاون مع وزارة المياه والري وسلطة المياه والاتحاد الأوروبي ومختلف الممولين والجهات المانحة. ويسعى مشروع "التقنيات المائية المبتكرة" بالتعاون مع وزارة المياه والري إلى المحافظة على المياه في الأردن من خلال التركيز على ترشيد وفعالية استخدامها منزليا أو زراعيا.

وهدفت الجلسة الحوارية إلى تسليط الضوء على الأسباب الرئيسة التي تعيق تبني التقنيات المائية الموفرّة للمياه في القطاع الزراعي والمنزلي, نظرا للدور الذي تلعبه هذه التقنيات والممارسات الجيدة في خفض الاستهلاك المائي ورفع كفاءة استخدام المياه. وفي السياق, بين المدير التنفيذي لدائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي محمد العمايرة أن البنك يولي اهتماماً كبيراً لتوفير التمويل لكافة القطاعات الاقتصادية بكلف وآجال مناسبة بما فيها القطاع الزراعي والمائي وتفعيل دور البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في هذا المجال.

جمعية البنوك تعقد ورشة عمل بعنوان "برنامج قياس جودة البرمجيات وتحسينها باستخدام معايير جودة البرمجيات العالمية "

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل بعنوان "برنامج قياس جودة البرمجيات وتحسينها باستخدام معايير جودة البرمجيات العالمية" وذلك بالتعاون مع شركة كاليتك بتاريخ 15 تشرين الأول 2019 في مقر الجمعية.

وتأتي اهمية هذه الورشة لتلبية احتياجات عمل البنوك في تحقيق الاهداف الاستراتيجية, ورفع جودة البرمجيات المستخدمة والتطور التكنولوجي في هذا المجال, من حيث الأداء, الأمن وزيادة كفاءة المبرمجين والمطورين لهذا النوع من البرمجيات.

ودار خلال هذه الورشة نقاش موسع حول استخدامات البرنامج لفحص وتطوير وحماية البرامج المستخدمة في البنوك, وأمن المعلومات. وتم التركيز على الدور الريادي الذي تقوم به البنوك والشركات المحلية والعالمية في هذا المجال, حيث أوضح كل من السيد مروان والسيد رعد فوائد استخدام برنامج CAST, وسهولة استخدامه, وسرعة ظهور النتائج, ومساهمته في تحسين أداء فريق المبرمجين والمطورين. كما اثنوا على دور شركة شعاع المعرفة في الأردن ممثلة بشركة CAST بتوفير الدعم الفني والتقني لهذا المنتج.

وشهدت الورشة حضور أكثر من 40 مشاركاً من مدراء دوائر تقنية المعلومات وأمن المعلومات في البنوك الاردنية الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن. وأبدى المشاركون خلال النقاش إعجابهم بالدور الريادي الذي تقوم به هذه الشركة حول استخدامات برامج الأمن والحماية والذي يتمثل بتوفير الكلفة والوقت اللازم لتطوير البرامج والسرعة التي يمكن بها تعديلها لتلبية احتياجات سوق العمل, كذلك القوة الكافية لصد الاختراقات والهجمات الخارجية.

جمعية البنوك تنظم ورشة حول التخصيم كأداة تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة

نظمت جمعية البنوك بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ورشة عمل حول أهمية التخصيم كأداة تمويل بديلة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن وذلك يوم الاربعاء الموافق 17 نيسان 2019 في مقر الجمعية.

ويعتبر التخصيم (Factoring) وسيلة للحصول على تمويل قصير الأجل لزيادة التدفقات النقدية ويقوم على شراء المُخَصِّمْ للحقوق المالية الحالية والمستقبلية للمُخَصَّم له والناشئة عن بيع السلع او تقديم الخدمات, وذلك بقيمة اقل من قيمتها الحقيقية وذلك لتوفير سيولة نقدية.

واستعرض المشاركون في الورشة مفهوم عملية التخصيم كصناعة مالية والقواعد التي تحكمها, والتخصيم على المستوى المحلي والدولي وما العوامل التي تؤدي إلى تأخير تطبيقه, ومقارنة عملية التخصيم كأداة تمويل مع وسائل التمويل التقليدية. وشارك في الورشة مسؤولو الائتمان في البنوك والمعنيون بدوائر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة فيها.

وقال مدير عام جمعية البنوك, إن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستثمار, تواجه باستمرار مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل الذي يعد عصب الحياة بالنسبة لهذا النوع من الشركات. وأضاف, ان ابتكار أدوات مالية مناسبة لهذه الشركات يمكن أن يسهم في نموها وزيادة دورها في الاقتصاد, مشيرا إلى أن التخصيم يعد واحدا من بدائل التمويل لهذه الشركات. وبين أن العديد من الشركات تجد صعوبة في تمويل دورة الإنتاج في ظل البيع الآجل لفترة تزيد في الغالب عن شهر, لذاك يأتي التخصيم كأداة مناسبة لتوفير سيولة تمكن الشركات من مواصلة الانتاج وتقديم الخدمات, موضحا أن التخصيم يعد نوعا من تمويل الموردين تقوم بموجبه الشركات ببيع حساباتها الدائنة مستحقة القبض بخصم يعادل سعر الفائدة ورسوم الخدمة وتتلقى أموالا بشكل فوري, وهو نموذج يوفر للشركات فرصة توفير التمويل دون الحاجة إلى الاقتراض.

وأكد أن هذا النموذج يعطي الشركات الصغيرة والمتوسطة القدرة على زيادة السيولة النقدية وتقليل مخاطر تسوية المطالبات المالية, وهو ما اثبتته الابحاث والدراسات التي اشارت إلى مزايا التخصيم التي تتمثل في زيادة التدفقات النقدية وتقليل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها, وتخفيض النفقات التشغيلية وتوسيع رأس المال العامل وتوفير سبل النمو.

وعلى المستوى الدولي, اشار إلى أن التخصيم اكتسب أهمية متزايدة بسبب مزاياه حيث اظهرت بيانات مؤسسة التمويل الدولية ارتفاع إجمالي عمليات التخصيم بنسبة 9 بالمئة في العام 2018 إلى 2.6 تريليون يورو, فيما سجلت بعض الدول العربية عمليات تخصيم بلغت 4 مليارات يورو في الإمارات, و3.37 مليار يورو في المغرب, و 662 مليون يورو في لبنان, و418 مليون يورو في مصر, و 339 مليون يورو في تونس, معربا عن شكره للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على جهودهم في نشر أهمية التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعاونهم البناء مع قطاع البنوك في الأردن بهذا الخصوص. ودعا الى وضع إطار تشريعي يساعد في مأسسة عملية التخصيم, وذلك بسن قانون يكون القاعدة التأسيسية لممارسة هذا النشاط في المملكة وفق أفضل الممارسات الدولية, وليتيح المجال لإنشاء شركات متخصصة في عمليات التخصيم بهدف تحقيق مزايا التخصيم وحماية الأطراف المعنية بالعملية.

بدورها, قالت المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط لدى البنك الأوروبي, الدكتورة هايكة هارمجارت إن تنظيم هذه الورشة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالتعاون مع جمعية البنوك جاء كخطوة أولى في دعم هذه الأداة المهمة في مجال التمويل, مؤكدة أن التخصيم يعد طريقا مهمة لزيادة الكفاءة والشفافية في وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن إلى مصادر التمويل.

وأكدت هارمجارت في كلمة لها في أعمال الورشة أن البنك يشجع الدول التي يعمل بها, للتعرف على أشكال جديدة من التمويل ويدرك مع المؤسسات المانحة الأخرى أهمية الحاجة لتغيير القطاع المالي في هذه الدول, ويعكس هذا التوجه على استراتيجيات الحوار السياسي والاستثماري للبنك, مشيرة إلى أنه يؤمل من التخصيم أن يكون مصدرا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمكينها مع الشركات الناشئة من الوصول إلى الفرص التمويلية بما يسهم في تعزيز الشمول المالي, أحد الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها. واتفق الجانبان على متابعة السير في إجراءات إصدار التشريع بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية.

جمعية البنوك ومؤسسة التمويل الدولية تنظمان جلسة توعية حول قانون الاعسار

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية جلسة توعوية حول قانون الإعسار رقم 21 لسنة 2018, بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وذلك بتاريخ 1 آب 2019 في مقر جمعية البنوك. وشاركت في الورشة المستشارة القانونية لمؤسسة التمويل لانا سلامة, كما شارك بها ممثلو البنوك من الدوائر القانونية ودوائر التحصيل والتسهيلات.

وتتمتع سلامة, المؤسسة والشريك في شركة المستشار الأردني - محامون ومستشارون قانونيون, بخبرة واسعة في مجال القانون التجاري والشركات والتقاضي, وعملت على صياغة العديد من مشاريع القوانين منذ عام1997, اكتسبت خلالها معرفة وخبرة, منها مشروع قانون التأمين وقانون تشجيع الاستثمار.

وشاركت سلامة أيضا في إعداد قانون المنافسة خلال عامي 2002 و2003 وهي تعمل مع مؤسسة التمويل الدولية في مشاريع مختلفة لصياغة القوانين منذ عام 2009 بما في ذلك قانون المعلومات الائتمانية وقانون الإعسار في الأردن, وساهمت في الإصلاح المتعلق بقانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة في المنطقة من خلال القيام بالمشاركة في صياغة قوانين وأنظمة ضمان الحقوق الأموال المنقولة والمدافعة عنها لدى الجهات المختلفة في الأردن كما ساهمت في صياغتها وتشريعاتها الفرعية في كل من فلسطين ومصر ولبنان وتونس والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين.

جمعية البنوك تنظم ورشة بعنوان" التفكير التصميمي Design Thinking "

عقدت جمعية البنوك خلال عام 2019 ورشة عمل ورشة عمل بالتعاون مع ZeeDimension بعنوان "التفكير التصميمي Design Thinking " بتاريخ 10 شباط .

2) الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن 5 برامج تدريبية خلال العام 2019. وفيما يلي تفاصيل الدورات والبرامج التدريبية:

برنامج تدريبي حول حماية المستهلك المالي وحقوق العملاء

نظمت جمعية البنوك في الاردن برنامجاً تدريبياً حول التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الاردني المتعلقة بحماية المستهلك المالي وحقوق العملاء, وذلك خلال الفترة من 4 - 6 اذار 2019 في مقر الجمعية.

واستهدف البرنامج التدريبي تعميق معرفة المشاركين حول تعليمات البنك المركزي بحماية حقوق المستهلك المالي وضمان حصوله على هذه الحقوق, وبيان فلسفة انشاء ادارة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي واهدافها ووجباتها, وكذلك ما يرتبط بعملها من حقوق وواجبات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وفقا للتعليمات وتعديلاتها, ومعرفة الاثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي, ورفع كفاية العاملين في التعامل مع شكاوى العملاء, بالإضافة الى كيفية التعامل وادارة ومعالجة ومتابعة ما يرتبط بحقوق المستهلك المالي وفق التعليمات.

جمعية البنوك تعقد برنامج تدريبي التعليمات المتعلقة بالمعاملات الالكترونية البنكية

نظمت جمعية البنوك في الاردن برنامجاً تدريبيا بعنوان التعليمات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي والمتعلقة بالمعاملات الإلكترونية البنكية. وتحويل الأموال للعملاء وبين البنوك المحلية والخارجية وادارة مخاطرها, في الفترة من 28 - 30 كانون الثاني 2019, في مقر جمعية البنوك, وحاضر في هذا البرنامج التدريبي معالي الاستاذ سالم الخزاعلة.

دور تدريبية حول "مخاطر البطاقات الائتمانية والاحتيال"

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية لطلبة قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليتراء بعنوان مخاطر البطاقات الائتمانية والاحتيال. وانتظمت الدورة بتاريخ 19 - 3 - 2019 والتي شارك بها نحو 60 طالبا وطالبة تعرفوا فيها على المخاطر التي تهدد حملة البطاقات الائتمانية وسبل حمايتها والمستوى المتقدم للبنوك الأردنية في مجال تأمين الحماية لمستخدمي البطاقات وبياناتهم الائتمانية.

دور تدريبية حول "مخاطر البطاقات الائتمانية"

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية لطلبة جامعة فيلادلفيا حول "مخاطر البطاقات الائتمانية"، وذلك يوم السبت الموافق يوم السبت الموافق 12 كانون الثاني 2019 في مقر الجمعية.

دورة تدريبية حول حدود التعرض وضوابط منح الائتمان

نظمت جمعية البنوك في الاردن دوره تدريبيه بعنوان تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2 / 2019) والصادرة عن البنك المركزي الاردني والتطبيقات القانونية والمصرفية والمحاسبية المرتبطة بها, وذلك خلال الفترة 24 – 26 حزيران 2019 في مقر الجمعية.

وتناولت الدورة الأحكام والجوانب القانونية والعملية والإجرائية الواردة في مواد قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته, وقانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته والمرتبطة في حدود التعرضات وضوابط منح الائتمان. وتم ايضا استعراض وشرح وتوضيح الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان) والنافذة اعتباراً من 30 /6/ 2019).

واشتملت على بيان كيفية وطريقة وآلية احتساب قيمة التعرض, والحد الأقصى للتعرض تجاه الشخص الواحد و/أو لمجموعة العملاء ذو الصلة, والحد الأقصى للائتمان الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها والاستثناءات, والحد الأقصى للائتمان الممنوح على شكل جاري مدين, وبيان الحد الأقصى للائتمان الممنوح لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك في المملكة, إلى جانب توضيح الحدود القصوى للتعرضات تجاه الأطراف ذو العلاقة مع البنك.

وهدفت الدورة الى تعميق معرفة المشاركين بتعليمات تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2 / 2019) شرح وبيان العناصر الأساسية وتطبيقاتها والمرتبطة بالإجراءات المطلوب اتباعها والتقيد بها لتنفيذ هذه التعليمات, وتعميق معرفة المشاركين بالأبعاد القانونية والرقابية المترتبة على مخالفة التعليمات, ورفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية والادارات المالية ودوائر الامتثال والرقابة وبما يمكن من سلامة الالتزام بها واتباع الممارسات السليمة للتقيد بها, وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في تطبيق هذه التعليمات. واستهدفت الدورة المدراء ورؤساء الوحدات والموظفين في الدوائر المالية والتخطيط والميزانية والتدقيق والامتثال والائتمان وغيرهم من الدوائر المعنية بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني.

ج- نشاطات وأخبار أخرى

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2019

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماع الهيئة العامة العادي ناقشت خلاله تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2018, وأقرت الحسابات الختامية وصادقت على تقرير مدققي الحسابات, فيما اقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2019.

وأعرب رئيس مجلس إدارة الجمعية, هاني القاضي, عن تقديره للجهود التي تبذلها إدارات البنوك لتمكين الجمعية من تحقيق اهدافها في خدمة البنوك وتلبية أهدفها. وحضر الاجتماع ممثلين ل 18 بنكا من أصل 24 بنكا عاملا في المملكة, محلية وعربية وأجنبية.

وقال القاضي إن الجمعية استطاعت تحقيق العديد من الانجازات في عام 2018 بما يعكس رؤية وتطلعات مجلس الإدارة, بما فيها وضع خطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات. وأضاف في كلمته بالتقرير السنوي, أن الخطة تضمنت ستة محاور تتثمل في رعاية مصالح البنوك الأعضاء الاهتمام بالأبحاث والمنشورات, والتركيز على التدريب والتعليم, ومحور العلاقات العامة وتعزيز العلاقة بين البنوك الأعضاء وتطوير وتحديث الجمعية وزيادة قدرتها وكفاءتها على خدمة البنوك الأعضاء.

وتضمن التقرير السنوي الأربعون للجمعية عرضا للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي, منوها إلى تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى3.7 بالمئة في 2018, مع توقعات ان يصل إلى 3.5 بالمئة في العام 2019.

وأشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة نما بنسبة 2 بالمئة في 2018, والتضخم 4.5 بالمئة, وأن عجز الميزان التجاري تحسن إلى 4.2 بالمئة نتيجة تراجع المستوردات وارتفاع الصادرات الوطنية.

وعلى مستوى القطاع المصرفي, ذكر التقرير أن اجمالي التسهيلات نمت بنسبة 5.5 بالمئة لتصل إلى26.1 مليار دينار في عام 2018, مقارنة مع24.7 مليار دينار في2017. كما ارتفع رصيد الودائع بنسبة 2 بالمئة إلى 33.8 مليار دينار مقابل33.2 مليار دينار لسنتي المقارنة.

وتوقع التقرير, بناء على البيانات الرسمية, أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 2.5 بالمئة وأن يبلغ معدل التضخم 2.3 بالمئة وان ينخفض عجز الموازنة إلى2.7 بالمئة من الناتج في العام 2019 .

واستعرض التقرير التطورات النقدية والمصرفية في الأردن, بما فيها تطورات أسعار الفائدة, وأبرز النشاطات التي نفذتها الجمعية لخدمة القطاع المصرفي, واصدارات الجمعية من التقارير الفنية وموازنتها للعام 2018 .

جمعية البنوك تعقد الخلوة المصرفية الأولى عالية المستوى للقيادات المصرفية

عقدت جمعية البنوك في الأردن الخلوة المصرفية الأولى عالية المستوى للقيادات المصرفية يوم السبت الموافق 26 كانون الثاني 2019. وقال محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز إن الجهاز المصرفي هو الصخرة المهمة التي تحمي البلد من أي مشكلة واجبنا أن نحميه، سواء كمنظم للقطاع (البنك المركزي) أو على صعيد مسؤولية مجالس الإدارة والإدارات العامة. وعبَّر عن ارتياحه لجهود البنوك بكل المجالات سواء من ناحية الربحية أو من ناحية كفاءة رأس المال ونسبة التعثر والتغطية، كلها قضايا نعبر عن ارتياحنا حيالها، وواجبنا المحافظة عليها.

وحاضر في الجلسة الأولى من الخلوة، عن أهمية انشاء مركز وطني للأمن السيبراني للتصدي للجرائم الإلكترونية والجرائم المالية الالكترونية، المدير التنفيذي في كرول من المملكة المتحدة، اندرو بيكيت مستعرضا التجربة البريطانية، والجلسة الثانية حول الوضع الجيوسياسي للشرق الأوسط: الأمن والمخاطر والتحديات المستجدة، تحدث فيها نائب مستشار الأمن القومي في مكتب رئاسة الوزراء بالمملكة المتحدة، بادي ماك جينيس، وفي الجلسة الثالثة تحدث رئيس الاقتصاديين في مؤسسة موديز لمنظمة آسيا والباسفيك، الدكتور ستيفين كوكرن، حول تطور الاقتصاد الأردني وتوقعاته المستقبلية.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني Cyber Security قال المحافظ نحن في البنك المركزي نعمل ليل نهار على هذا الموضوع، لأن أكبر خطر على البلد هو التهديدات السيبرانية؛ فمن خلال البنك يمكن الوصول إلى أهم القضايا الأمنية، وهي المعلومات عن الناس، واستغلالها إلى جانب الأموال، وعلينا أن نتكاتف جميعا ونأخذ المسؤولية على عاتقنا ونتوقع حدوث الهجمات السيبرانية، الحماية موجودة ونحن اقوياء، لكن هذا غير كاف. وأضاف أن البنك المركزي نشر تعليمات بهذه الخصوص، ونتابع الموضوع بشكل حثيث مع البنوك لنشر الوعي على كل المستويات بما فيها مجلس الادارة، وانا سعيد بمشاركتهم، لتشكيل لجان واخذ الموضوع أكثر جدية

لمتابعة التعليمات. وقال علينا أن نأخذ الموضوع ليس على مستوى البنوك فقط، بل ايضا على المستوى الوطني، حيث اصبحت القضية وطنية كاملة وهناك جهد وطني قائم لأخذ نموذج قريب من النموذج البريطاني، بتأسيس هيئة وطنية للأمن السيبراني، تتمتع بمزايا فنية وقدرات إدارية على صنع القرار للوصول إلى الاشخاص الذين لهم علاقة بإمكانية الاختراق السيبراني، وأعرب عن أمله أن يأخذ هذه الموضوع مداه الحقيقي. وحول التحديات الاقتصادية، أكد أهمية الزيارة المرتقبة إلى العاصمة العراقية بغداد، ومنوها إلى زيارته الأخيرة إلى واشنطن مع وفد رسمي برئاسة رئيس الوزراء، التي شملت اللقاء مع المسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد والبنك الدوليين، والكونجرس والخارجية الأميركية. وقال لمسنا دعما كبيرا وغير محدود، واحتراما كبيرا للجهود المبذولة في المملكة، وهناك استعداد كبير للدعم بكل الوسائل، لافت إلى أن وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين قال إنه سيشارك في مؤتمر لندن الذي تدعمه الحكومة البريطانية، معربا عن الاستعداد لتقديم الدعم للأردن سواء من خلال مساعدات مالية او من خلال الدعم الاقتصادي بشكل عام.

وأكد محافظ البنك المركزي أن أهمية مؤتمر لندن تكمن بكونه منصة لحشد الدعم للأردن، وقال بالنسبة لي (مؤتمر لندن) ليس فقط قضية الدعم المالي، بمقدار ما يمثله من مظاهرة لحشد التأييد والانتباه لأهمية دعم جهود الأردن في وجه التحديات وتحقيق أهداف النمو، وأنا سعيد أن اسمع موديز تتكلم بهذا الأسلوب. وأشار إلى أن الأردن قد يستأنف معدلات النمو، لكن تساءل: ما هي قفزة النمو التي نتوقعها؟ وقال بالنسبة للبنك المركزي نتوقع ضمن برنامج صندوق النقد الدولي أن يراوح النمو بين 2.5 – 3 بالمئة في عام 2019 ويستمر في عام 2020، ومع استقرار أو نمو الاقتصاد لمعدلات أعلى، ومع انخفاض أو استقرار المديونية التي تعد الهم الأكبر لنا في المملكة.

واكد أن صندوق النقد سيناقش اداء الاقتصاد الأردني ضمن المراجعة الثانية للبرنامج, وستكون خطوة مهمة حيث سيتبعها تقرير نهائي لمجلس ادارة الصندوق حول المراجعة الثانية, وتوقعاتنا ان الامور مع الصندوق اصبحت سالكة وليس هناك المزيد من الإجراءات. وقال بالنسبة لي إن هذا لا يعني أنه علينا ألا نواصل إجراءات الاصلاح, فعملية الاصلاح الاقتصادية الوطنية عملية ضرورية وأساسية, ويجب أن نستمر في عملية الاصلاح من خلال معالجة قضايا العجز المالي في الموازنة وترشيق الإنفاق وزيادة الإيرادات المحلية من خلال زيادة النمو الاقتصادي.

وأضاف أن أكبر تحدي أمامنا هو معدل البطالة, التي إذا بدأت معدلاتها بالارتفاع لن تنخفض سريعا, وهذا تحد امامنا في إيجاد فرص عمل, لذلك نتعاون في البنك المركزي مع البنوك العاملة في المملكة لعمل ضبط دقيق (دوزنة) للمحافظة على الاستقرار النقدي وتوفير قنوات للتمويل.

وأكد أن أمام الجهاز المصرفي والبنك المركزي خصوصا تحد كبير بكيفية المحافظة على عملية النمو, وفي الوقت نفسه المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي, والمحافظة على جاذبية الدينار في جو اقليمي تسوده تحديات تؤدي إلى خروج رأس المال في حال بقيت الفوائد على الدينار دون مستوى المنافسة, "على الأقل أن يكون الهامش بين الدينار والدولار مقبول, وأصبح الهامش بيننا وبين الدولار على مستوى المنطقة تحدي كبير, ونعمل من خلال سياسة السوق المفتوحة أو من خلال إجراءات أخرى".

وقال المحافظ إن التحديات أمام الجهاز المصرفي كثيرة, ونحن في المرحلة الحالية تدخّلنا, لأول مرة, في معالجة الديون بسبب الأوضاع الاقتصادية, وحاولنا أن نكون "غير شعبويين", بقدر ما هو المحافظة على قدرة البنوك بالمحافظة على عملائهم والحفاظ على واجباتهم ونشاطاتهم بشكل جيد يمكن من تسديد التزاماتهم. وبين أن النقاش حاليا حول هامش الفوائد في الأردن الذي لازال مرتفعا, وقال: لابد من معالجته, ونحن لن نتدخل بأي شكل من الأشكال, ولن يكون هناك سنة او سنتين, في قضية تحرير سعر الفوائد, قضية القيود الإدارية انتهينا منها, ونترك الموضوع لزيادة انتاجية وكفاءة الجهاز المصرفي.

وعبر الدكتور فريز عن ارتياحه لجهود البنوك بكل المجالات "نتائجكم بحمد الله جيدة" سواء من ناحية الربحية أو من ناحية كفاءة رأس المال ونسبة التعثر والتغطية, كلها قضايا نعبر عن ارتياحنا حيالها, وواجبنا نحافظ عليها, الجهاز المصرفي هو الصخرة المهمة التي تحمي البلد من أي مشكلة, وواجبنا أن نحميه, سواء كمنظم للقطاع (البنك المركزي) وصعيد مسؤولية مجالس الإدارة والإدارات العامة, ومن هنا تعليمات الحاكمية قد تكون غير مرضية احيانا في المدى القصير لكنها في المدى البعيد تسهم في حماية البنوك.

وحول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة, قال المحافظ: أرجو أن لا تأخذوها على أنها تدخل في عمل البنوك, لكن باستمرار نتلقى ملاحظات وطلبات, بعضها نعيده وبعضها نطلب رأي البنوك حوله للاستفادة والمعالجة.

وأعرب عن تفاؤله بالعام 2019, وقال: أنا متفائل في العام الجديد, وسير البرنامج مع الصندوق وهناك تقدم حيال العراق, وعلينا أن نعرف كيف نعمل ونتافس هناك, علاقاتنا هناك مع البنك المركزي مميزة ونريد جهد غير عادي للكل ولهذا سندعم. في موضوع العراق, قال المحافظ: أرى أنه يجب أن نتجه للعراق, لكن يجب ألا نعود مرة أخرى بالاعتماد الكلي على السوق العراقية, لا بد من أن ننوع, واتكلم مع الحكومة بهذا الاتجاه, ويجب أن ننوع اسواقنا التصديرية ما أمكن ذلك. وأكد أنه من المهم أن نستغل موضوع العراق, لاسيما وأن سوريا لا زلت غير محسومة الاوضاع فيها بطريقة مريحة لنا. وقال: المطلوب من الجهات المصرفية كيفية المساهمة في هذا الموضوع (الانفتاح على العراق), يتحدثون عن تسهيلات لإعادة إعمار العراق, وتسهيلات للمقاولين وللتجار, وتأمين الصادرات للعراق, هذا ما يطلبه المسؤولون, وندرس مع الحكومة كيفية الاستجابة إلى هذه المطالب سواء بالتعليمات أو التسهيلات أو من خلال شركة ضمان القروض.

واضاف أن هذا الموضوع مهم لأنه إذا اشترك مصدرينا ومقاولينا والشركات الاستشارية بالتصدير للعراق فإنها تعمل بشكل جيد, ويجب أن نجد طريقة لذلك, وأنا لا أنسى أن اشكر البنوك على المساهمة في الشركة الأردنية للاستثمار برأسمال 125 مليون دينار, التي بدأت بالاستثمار في 5 مشروعات جديدة متوسطة وهو اتجاه جيد نشجعهم على ذلك.

وأشار إلى نية لتأسيس صندوق البنية التحتية (الأساسية) بالتعاون مع الحكومة والضمان الاجتماعي, ويجب أن نشجع هذا الموضوع, وهو اتجاه جيد يساهم في عملية التنمية. وفيما يتعلق بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة, قال المحافظ: إنه مع تقديري لكل الجهود التي تبذلها البنوك, فإنه لازال هناك بعض البنوك التي لا تعطي العناية الكافية للمشروعات الصغيرة, وإن عليهم أن يسمعوا لصاحب المشروع وكيفية مساعدته, لأنه لا يوجد لديهم كفاءات, لا نستطيع الزامهم, لكن أرجو أن تولي مجالس الإدارة هذا الموضوع الاهتمام.

وأكد أن الوصول إلى مصادر التمويل تعد واحدة من المشكلات التي يعاني منها المستثمرون وتظهر في تقريرdoing business, وأرجو أن نعطي الاهتمام لنصبح أكثر قربا من هذه الفئة, لا زلنا متأخرين في موضوع الوصول إلى مصادر التمويل, والجميع يتطلع إلى محافظ المركزي ولا يوجد من يساعد سواكم.

وقال المحافظ أنه يوجد نمو متواضع في الودائع, واريد أن نتكلم معكم حول تحفيز نمو الودائع بالدينار, واتطلع مع زملائي في البنك المركزي في كيفية ضمان نمو الوداع, واريد جهودكم معنا, لأن قضية نمو الودائع بالدينار قضية بالنسبة لنا وللنظام ولمنح التسهيلات أكثر, ويجب ألا تكون العملية هكذا نمو في التسهيلات 7 بالمئة بينما النمو في الودائع أقل من 2 بالمئة.

وكان رئيس مجلس إدارة الجمعية, هاني القاضي, قد استهل الخلوة بالتأكيد أن انعقادها يأتي سعيا من الجمعية لتعزيز العلاقات بين البنوك الأعضاء, وانطلاقا من رؤية ورسالة الجمعية وأهدافها الأساسية, وتنفيذا لبنود الخطة الاستراتيجية لجمعية البنوك في الأردن للأعوام (2018 - 2021).

وقال إن الخلوة تهدف في إطارها العام لمناقشة جملة من المواضيع المستجدة وعالية المستوى ذات العلاقة المباشرة بالقطاع المصرفي، والتي أصبحت تحظى باهتمامٍ محلي ودولي، إضافة لتشكيل منصة للحوار تجمع الأسرة المصرفية مع محافظ البنك المركزي الأردني, يتم خلالها بحث مختلف المواضيع ذات العلاقة بالقطاع المصرفي الأردني. وأكد حرص الجمعية على استقطاب مجموعة متميزة من الخبراء والمتخصصين على المستوى الدولي, للحديث في مواضيع مهمة, وبما يحقق أقصى فائدة ممكنة لقطاعنا المصرفي. كما أعرب القاضي عن تقديره لرؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمدراء العاميين في البنوك الأعضاء على حضورهم واهتمامهم.

جمعية البنوك تنظم حفل استقبال على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

نظمت جمعية البنوك في الاردن, ولأول مرة منذ إنشاءها, حفل استقبال على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في العاصمة الأمريكية واشنطن, حضره عدد كبير من الادارات العليا للبنوك الاعضاء ووزراء المالية والتخطيط ومحافظ البنك المركزي الاردني ونائبه والسفيرة الاردنية في واشنطن وعدد من محافظي البنوك المركزية العربية ووزراء المالية العرب وعدد كبير من ممثلي البنوك المراسلة والبنوك العربية والدولية والمؤسسات المالية الدولية. وشكل هذا اللقاء منصة لتبادل الافكار والآراء لبحث سبل تطوير التعاون المشترك فيما بينها.

مشاركة جمعية البنوك في الأردن في البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض"

تم إطلاق البرنامج الوطني للتمويل الذاتي "انهض" انسجاماً مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني في محاربة البطالة, من خلال دعم ثقافة التشغيل الذاتي وإنشاء المشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات التشغيلية.

وتمثل جمعية البنوك أحد الشركاء الرئيسيين في البرنامج, إلى جانب البنك المركزي الأردني ومركز تطوير الأعمال ومراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة" التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف". وتشارك الجمعية في البرنامج من خلال التنسيق والتواصل المستمر مع الأطراف ذات العلاقة والقائمين على البرنامج, وخصوصاً البنوك المشاركة في البرنامج والتي وصل عددها إلى 18 بنكاً. إضافة لدور الجمعية في التشاور حول مختلف التفاصيل المتعلقة بالبرنامج, وورشات العمل التدريبية, والتنسيق مع البنوك المشاركة, وحضور الاجتماعات الدورية التي تعقد في الديوان الملكي الهاشمي للوقوف على أبرز المستجدات والتطورات.

جمعية البنوك تنفذ خطة ترويجية للقطاع المصرفي الأردني وتطلق حملتان توعويتان خلال عام 2019

انطلاقاً من حرص جمعية البنوك في الأردن على عكس الصورة الحقيقية للقطاع المصرفي الأردني وإلقاء الضوء على دوره الكبير والمهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وتنفيذاً للخطة الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس إدارة الجمعية برئاسة السيد هاني القاضي, تبنت الجمعية خلال عام 2019 خطة ترويجية للقطاع المصرفي الأردني تستهدف التعريف بأهمية البنوك للاقتصاد الوطني ومساهمتها في تحقق النمو الاقتصادي, ودورها في تعزيز المدخرات الوطنية وتوظيفها لخدمة الاهداف التنموية, والتي تمخض عنها إطلاق حملتان ترويجيتان للبنوك تحت شعار "البنوك معكم يداً بيد".

قامت الجمعية بإطلاق الحملة الترويجية الأولى خلال النصف الأول من عام 2019, وتحديداً في شهر نيسان 2019 بعنوان "البنوك معكم يداً بيد". وتضمنت الحملة معلومات حول دور البنوك في نمو وازدهار الاقتصاد الوطني من خلال التسهيلات الائتمانية, وتوفير تمويل متخصص لمجموعة من المشروعات مثل الإسكان والطاقة المتجددة وغيرها, ودور البنوك في المسؤولية المجتمعية.

أما الحملة الثانية فتم تنفيذها خلال النصف الثاني من عام 2019 وذلك في شهر تشرين الأول 2019, والتي استهدفت التأكيد على الرسائل التي سبق وأن تم إطلاقها في المرحلة الأولى, مع التركيز على أربعة رسائل أساسية تتعلق بدور البنوك في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني, والدور الكبير للبنوك في تمويل الأفراد وخاصةً تمويل شراء المنازل والعقارات, إضافة للتركيز على جانب المسؤولية المجتمعية للبنوك, ودور البنوك في تعزيز الشمول المالي. وقد ركزت الحملة الثانية بشكلٍ واضح على فئة الشباب من خلال وسائل الإعلام الرقمي.

وقد أظهرت نتائج تقييم آخر حملة ترويجية لجمعية البنوك ابأنها استطاعت تحقيق نتائج إيجابية وحازت على إعجاب مختلف الشرائح المستهدفة, كما أظهرت النتائج أن الحملات الترويجية لها أثر ايجابي في تحسين صورة القطاع المصرفي ومن المفيد الاستمرار بها.

إطلاق الموقع الالكتروني الجديد لجمعية البنوك في الاردن

انطلاقا من حرص جمعية البنوك في الاردن على مواكبة التطورات كافة وفي مختلف جوانب عملها, وسعيها المستمر إلى تحقيق التميز والريادة, أطلقت الجمعية موقعها الالكتروني بحلته الجديدة على شبكة الإنترنت بتصاميم عصرية ومبتكرة وبمواصفات حديثة ومنافسة عالميا تحاكي أحدث ما توصلت إليه الثورة الرقمية في مجال برمجة وتصميم وإدارة المواقع الإلكترونية.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن, إن الموقع الإلكتروني الجديد يتيح لمتصفحيه تجربة مميزة في سهولة التنقل بين حقوله والوصول إلى المعلومة, والمشاركة التفاعلية والمعرفية, بخطوات سلسة وبسيطة تضمن الفعالية وبما يلبي تطلعات المتعاملين معه, وعلى مختلف الأجهزة المستخدمة. وأضاف أن إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد يأتي لإيمان الجمعية بضرورة وأهمية التكنولوجيا في سرعة وسهولة الحصول على المعلومة, حيث يمكن الموقع الالكتروني الزوار من الاطلاع على أحدث الأخبار والبيانات والمعلومات والنشاطات المتعلقة بالقطاع المصرفي الأردني بشكل عام ونشاطات الجمعية بشكل خاص.

وأضاف بأن الموقع يحتوي على مجموعة من التقارير والدراسات والإحصاءات المالية والنقدية والمصرفية والاقتصادية الصادرة عن جمعية البنوك لتكون الجمعية من خلال موقعها الالكتروني مرجعا رئيسا للباحثين عن المعلومة فيما يخص الجهاز المصرفي الأردني.

وإيمانا من الجمعية بدور مواقع التواصل الاجتماعي كحلقة وصل بينها وبين متلقي الخدمة, أشار المدير العام إلى أنه تم ربط الموقع الجديد بمختلف وسائل التواصل الاجتماعي لتتمكن من التفاعل المستمر والمتواصل مع أطياف وشرائح المجتمع الأردني والإقليمي والعالمي.

تحديث وصيانة مبنى الجمعية وتعديل الأنظمة الداخلية لها

بدأت الجمعية مع أواخر العام 2019 أعمال صيانة وتحديث مبنى الجمعية ومرافقه المختلفة, ومن المتوقع أن ينتهي العمل تماماً على المشروع خلال الربع الأول من عام 2020. كما باشرت الجمعية بتطوير وتعديل أنظمتها الداخلية بما في ذلك نظام الجمعية ونظام الموظفين, وتعديل الهيكل التنظيمي للجمعية.

مذكرة تفاهم بين جمعية البنوك والمعهد القضائي الأردني في مجال التدريب

وقعت في المعهد القضائي الاردني يوم الخميس الموافق 20 /6/ 2019 مذكرة تفاهم ما بين المعهد القضائي الأردني وجمعية البنوك في الأردن للتعاون في مجال توفير التدريب المتخصص في المجال المصرفي للقضاة. وقع المذكرة مدير عام المعهد القضائي الأردني القاضية إحسان بركات ومدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح.

وقالت القاضية بركات ان توقيع هذه المذكرة يهدف الى تقديم التدريب المتخصص واطلاع القضاة على أحدث العلوم والعمليات المصرفية وتمكينهم من تسهيل إجراءات التقاضي والبت في القضايا المنظورة, مضيفة ان الخبرات التي تتمتع بها جمعية البنوك في مجال الاستشارات والخبرات المصرفية وقدرتها على توفير خبراء مصرفيين دفعت بالمعهد إلى الاعتماد على الجمعية "كبيت خبرة" لزيادة معارف العاملين في القضاء المتخصص بالقضايا الاقتصادية والإحاطة بأهم المستجدات المتعلقة بالقضايا والمنازعات البنكية.

وقال الدكتور قندح إن هذه المذكرة تأتي استمرارا للتعاون القائم بين الجانبين في مجال تدريب القضاة وأعوان القضاة على المعارف المصرفية ليكون لديهم المعرفة الكافية التي تمكن من سرعة البت في القضايا المرتبطة في العمل المصرفي. وبموجب المذكرة توفر جمعية البنوك مدربين وخبراء متخصصين محليين ودوليين في مجال العمل المصرفي

جمعية البنوك تستضيف وفداً مغربياً

استضافت جمعية البنوك في الأردن وفدا مغربيا ضم المدير العام للمجموعة المهنية لبنوك المغرب، الهادي شايب عينو، ومدير عام الاتحاد العام للمقاولات في المغرب، فاضل أكومي، ومديرة العلاقات الدولية في الاتحاد، صوفيا الإدريسي، واعضاء من السفارة المغربية في عمان.

وتأتي زيارة الوفد المغربي تنفيذا لمضامين البيان المشترك الصادر بمناسبة زيارة العمل والصداقة التي اجراها جلالة الملك عبدالله الثاني أخيرا إلى المملكة المغربية، والتقى خلالها أخاه جلالة الملك محمد السادس.

وحضر عن الجانب الأردني رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، هاني القاضي، ومدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح، بمشاركة مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي.

وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون وتعزيز العلاقات بين الاردن والمغرب، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في البلدين للارتقاء بعلاقات الأخوة والتعاون بين البلدين إلى مستوى "شراكة استراتيجية" متعددة الجوانب.

وأشار القاضي إلى تميز العلاقات التي تجمع الاردن المغرب، خصوصا في ضوء ما يتمتع به البلدان من أمن واستقرار بفضل حكمة جلالتيهما. وأكد أن العلاقات المتميزة بين البلدين، تحتم تطوير وارتقاء العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، خصوصا أن أرقام التبادل التجاري بين البلدين "متواضعة ولا ترتقي لمستوى العلاقات المتميزة التي تربط بينهما". مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ 30 مليون دولار عام 2018.

وبين القاضي أن هذا الواقع يستوجب العمل على دفع العلاقات الاقتصادية ورفع التبادل التجاري لمستويات أفضل، وتنويع قاعدة السلع والمنتجات المتبادلة، ونوه بوجود عدة مجالات للتكامل التجاري بين البلدين والاستفادة من موقع الاردن للدخول لأسواق المنطقة واستفادة الجانب المغربي من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط فيها المملكة مع العديد من دول العالم، فضلا عن استفادة الأردن من موقع وعلاقات المغرب مع الدول الإفريقية والأوروبية.

وأعتبر القاضي، خلال اللقاء، أن البدء بتسيير رحلات جوية مباشرة ومنتظمة بين الدار البيضاء وعمان وبواقع ثلاث رحلات أسبوعيا يصب في تطوير العلاقات بين البلدين، ويسهم في تسهيل تبادل الوفود والزيارات وخاصة لرجال الأعمال، مشددا على ضرورة الاستفادة من هذا الخط المباشر لتنشيط السياحة بين البلدين. وأشار القاضي الى تطور البنية التحتية للنظام المالي في الأردن، ويواكب أحدث المستجدات العالمية، وأكد أن الأردن يمتلك قطاعا مصرفيا متينا وقويا استطاع القطاع المصرفي الأردني أن يقود عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة من خلال دوره في استقطاب الودائع وتقديم مختلف أنواع التمويل. وأضاف أن هذا القطاع يتميز بالمتانة والسلامة المالية والتي تظهر من خلال انخفاض نسبة الديون غير العاملة، وارتفاع نسبة التغطية ونسب كفاية رأس المال والسيولة، والربحية الجيدة. واكد القاضي حرص القطاع المصرفي الأردني على تطوير العلاقات المصرفية مع المغرب، واستعداده التام لبحث مختلف أوجه التعاون الممكنة وآفاق تعزيز العلاقات المصرفية بين البلدين.

من جانبه أكد الوفد المغربي وجود العديد من النقاط المشتركة بين الأردن والمغرب، وإمكانية أن يكون هناك تنسيق وتعاون اقتصادي بين البلدين يقوم على استغلال الموقع الجغرافي المتميز لكل منهما. وشددوا على أن الزيارة تأتي في ضوء البيان الختامي الذي صدر عقب اللقاء الذي جمع قيادتي البلدين الشقيقين في المغرب، وأنه سيكون لقاء أولي بهدف التحضير لزيارة وفد اقتصادي رفيع المستوى برئاسة رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب صلاح الدين مزوار، والذي يتوقع أن يلتئم في شهر حزيران المقبل للخروج بنتائج عملية على أرض الواقع، تسهم في تعزيز التعاون والتبادل الاقتصادي بين البلدين.

وتخلل اللقاء بحث سبل التعاون الممكنة ومناقشة القطاعات الأردنية الرائدة والتي يمكن أن تشكل أرضية خصبة للتعاون والعمل المشترك بين البلدين، وتشمل بالإضافة للقطاع المصرفي، قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقطاع الصحي، والقطاع المصرفي، وقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع التعليم والتدريب المهني، إلى جانب القطاعات الأخرى التي حققت نقلة نوعية لافتة خلال السنوات الأخيرة.

جمعية البنوك: أكثر من 70 ألف مواطن استفادوا من مبادرة تأجيل قسط رمضان

أجلت البنوك العاملة في المملكة أقساط قروض أكثر من 70 ألف مواطن من عملائها في شهر رمضان المبارك, في مبادرة للتخفيف على المقترضين. وقال رئيس جمعية البنوك في الأردن, هاني القاضي, في تصريح صحفي إن البنوك لبت طلبات أكثر من 70 ألف من عملائها لتأجيل أقساط القروض المستحقة خلال شهر رمضان قيمتها نحو 15 مليون دينار, ما ساهم في تخفيف أعباء الأسر والمواطنين بتوفير سيولة ساعدتهم على تلبية احتياجات الشهر الكريم, ومستلزمات عيد الفطر السعيد وفي ذات الوقت عززت الطلب في الأسواق ما انعكس على النشاط التجاري.

يشار الى أن العديد من البنوك بادرت إلى تأجيل سداد أقساط عملائها في شهر رمضان, بهدف التخفيف على المواطنين, وقد لاقت المبادرة إقبالاً كبيراً من المواطنين.

وأشار رئيس جمعية البنوك إلى أن البنوك حققت انجازاً قياسياً في الانتهاء من عملية تأجيل سداد الاقساط خلال فترة وجيزة, بفضل الجهد الكبير المطلوب فنياً من أجل انجاح عملية تأجيل الاقساط للمواطنين الراغبين في ذلك.

مشاركة الجمعية في ندوة الآفاق المستقبلية

شارك مدير عام الجمعية في ندوة الآفاق المستقبلية للمديونية التي نظمها مركز الدراسات المستقبلية في جامعة فيلادلفيا والتي أقيمت في جمعية الشؤون الدولية بتاريخ 12 كانون الثاني 2019, حيث قدم ورقة عن المديونية في الأردن.

مشاركة الجمعية في المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج والذي عقد خلال الفترة 6 - 7 آب 2019. وقد ترأس مدير عام الجمعية الجلسة الرابعة والتي انعقدت تحت عنوان "المدن الصناعية والمناطق التنموية والخاصة والحرة ودورها في استقطاب الاستثمارات الأردنية".

مشاركة الجمعية في مؤتمر حول الاستثمار وتمويل المياه

شارك المدير العام في المؤتمر السنوي الأول الذي نظمه الاتحاد من أجل المتوسط (UFM) حول الاستثمار وتمويل المياه ولجنة التنسيق الدولية الذي عقد في روما بتاريخ 5 كانون الأول 2019. حيث قدم ورقة بعنوان "دور البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن".

جمعية البنوك تشارك في ملتقى الحوارات المتوسطية العربية من أجل منطقة اقتصادية أفضل

دعا مدير عام جمعية البنوك في الأردن, إلى تأسيس منتدى مصرفي عربي إيطالي يسعى إلى تعزيز التعاون المصرفي وزيادة التعاون في مجال البنوك المراسلة لتحفيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.

وقال إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزخر بالعديد من الفرص للتعاون الاقتصادي والمصرفي على المستوى الأوروبي بشكل عام والإيطالي بشكل خاص ما يعزز التعاون الأورو متوسطي ويبني على النجاحات التي تم تحقيقها والتي اسست لها اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

وأضاف في جلسة حول التعاون الاقتصادي والمصرفي العربي الإيطالي عقدت اخيرا ضمن أعمال "ملتقى الحوارات المتوسطية العربية من أجل منطقة اقتصادية أفضل" في العاصمة الإيطالية روما, ان هناك العديد من الاسباب التي تدعو صانعي السياسات الإيطاليين الى التركيز على الاستثمار في المنطقة, كونها فرصة رابحة في العديد من القطاعات.

وطالب, بتبني نهج متعدد الأطراف لمواجهة التحديات في المنطقة التي تتمثل في الأمن والطاقة والنمو الاقتصادي, مشيرا إلى أن الاتحاد لأجل المتوسط يمكن ان يلعب دورا في التعامل مع هذه التحديات.

ودعا الى تكثيف الزيارات المتبادلة والاستفادة من التجربة المصرفية الإيطالية في مجال تمويل المشروعات الكبرى والمشروعات البيئية إلى جانب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتبني الخدمات المصرفية المبنية على التكنولوجيا بما فيها التكنولوجيا المالية والاستفادة من الخبرات الايطالية في التنمية الصناعية والشراكة بين القطاعين العام والخاص ومجال الطاقة والمياه والتمكين الاقتصادي للمرأة.

ونظم الملتقى اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأوروبية وجمعية البنوك الإيطالية. وتضمنت أعمال الملتقى على مدى يومين مناقشة موضوعات تتصل بالحوار المتوسطي العربي الأوروبي للنمو الاقتصادي المتبادل، والتعاون الاقتصادي والمصرفي الإيطالي العربي، والشراكة المالية بين القطاعين العام والخاص، والمنافع والتحديات، والتعاون بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالات المالية والتجارة الإلكترونية والمشروعات الكبرى.

اتحاد المصارف العربية ينظم بالتعاون مع جمعية البنوك منتدى مكافحة الجرائم المالية

انطلقت في عمان أعمال منتدى مكافحة الجرائم المالية "الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، وبرعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز المنتدى، ومشاركة قيادات مصرفية أردنية وعربية.

وقال نائب محافظ البنك المركزي الدكتور ماهر الشيخ حسن أن مخاطر عدم الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تؤثر على المستويات الوطنية والمؤسسية والفردية. وبين أن عدم الامتثال لهذه المعايير يعني أن يكون أي بلد عرضة لعمليات إرهابية تضر بالدولة والمجتمع وتؤثر على التدفقات الاستثمارية وقدوم السياح الأجانب، إلى جانب أن المال الفاسد، يفسد السياسيين والاقتصاديين على السواء وكل من يدور في فلكهم. كما أكد أن عدم الامتثال يعرض المؤسسات لمخاطر قانونية ومخاطر التعرض للعقوبات ومخاطر السمعة التي تحد من قدرة المؤسسة على التعامل مع نظيراتها في باقي الدول. فيما على المستوى الشخصي (الفردي) فإنها تمس في الناحية الأخلاقية والمعتقدات الدينية للأشخاص كونها تخالف هذه القيم وليس من المقبول التساهل مع غاسلي الأموال وممولي الإرهاب او مروجي المخدرات.

ودعا الشيخ حسن في هذا الإطار إلى التزام وطني بالمقام الأول قبل الالتزام بمتطلبات المعايير الرقابية، مؤكدا أن البنك المركزي الأردني يولي أهمية كبيرة لعمليات الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقال إن المركزي يتواصل بشكل مباشر مع مدراء الامتثال في البنوك للتأكد من توفر المتطلبات الفنية والتقنية والبشرية للقيام بمهامهم، مؤكدا أن تعيين هؤلاء المدراء أو إنهاء خدماتهم يحتاج الموافقة المسبقة من البنك المركزي. وأضاف أن منهجية مكافحة الجرائم المالية والمصرفية وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومجابهة مخاطرها، يجب أن يتم بنائها على خمسة محاور، هي الامتثال للمعايير الدولية في هذا المجال، والتركيز على الابتكارات في كشف العمليات المالية المشبوهة ومعالجة تحديات التمويل الرقمي، وإعطاء الأهمية المناسبة لأمن نظم المعلومات والأمن السيبراني، ورفع كفاءة العاملين في القطاع المالي، وتظافر جهود جميع الجهات المعنية والتعاون لتبادل الخبرات حول العمليات المشبوهة والاختراقات الأمنية.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، هاني القاضي، إن المجتمع الدولي بذل جهودا حثيثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالشكل الذي يمنع المتورطين في الأنشطة الإجرامية من استغلال سلامة النظام المالي الدولي واستقراره. وأضاف أن هذه الجهود أثمرت عن انبثاق العديد من المنظمات الدولية الهادفة لمكافحة تمويل الإرهاب، ومن أهمها مجموعة العمل المالي (FATF). وعلى صعيد الأردن، أكد أن الاهتمام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيعود إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث صدر قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 ليتضمن أحكاما خاصة بعمليات غسل الأموال، تبعه في عام2004، تأسيس قسم للمعاملات المالية المشبوهة ضمن دائرة الرقابة المصرفية، تحول إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تم إطلاقها رسميا في حزيران 2007 بموجب قانون مكافحة غسل الأموال رقم 46 لسنة 2007. ولفت إلى تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتولى اللجنة رسم السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها، والمتابعة مع الجهات المختصة لغايات تنفيذ الالتزامات الواردة في القرارات الدولية ذات الصلة، والمشاركة في المحافل الدولية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودراسة التقارير السنوية للوحدة عن أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقال إن الأردن يعد من أكثر دول المنطقة والعالم امتثالا بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث احتل المرتبة الأولى عربيا والمرتبة والأربعين عالميا في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال لعام 2018 وذلك من ضمن 129 دولة يشملها المؤشر. وأضاف أن الأردن ليس مدرجا في قائمة الدول التي تعاني أوجه قصور استراتيجية في مكافحة غسل الأموال والصادرة عن مجموعة العمل المالي. وقال القاضي إن التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، توضح أن التطورات في مجال التكنولوجيا المالية تحمل معها فرصا كبيرة للنمو والكفاءة وظهور منتجات وخدمات وتكنولوجيات جديدة، ولكنها في الوقت نفسه، تفرض تحديات كبيرة، وأحيانا تهديدات، للقطاعين الخاص والعام. ودعا إلى التركيز على ايجاد تنظيم قوي

وفعال للتكنولوجيا المالية لضمان الاستخدام الآمن والفعال لها، وتعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا المالية بما في ذلك تعزيز الأمن السيبراني وزيادة حصانته في مواجهة أي هجمات الكترونية. وقد شدد القاضي على أهمية إنشاء مراكز وطنية للأمن السيبراني، منوها أن البنك المركزي الأردني قطع شوطا كبيرا في هذا المجال وأصبح في المراحل الأخيرة لإطلاق مركز وطني للأمن السيبراني. كما شدد على ضرورة فرض الرقابة على منتجات التكنولوجيا المالية، وخاصة التي تعمل بنظام الند للند (peer-to-peer)، والتي تمكن المستخدمين من التعامل مباشرة بين بعضهم البعض دون الحاجة إلى وسيط، حيث أن سرية هذه العمليات تعطي بعض السهولة لتنفيذ العمليات المشبوهة على الإنترنت، وخاصة إذا ما استخدمت في الشبكة العميقة (Deep web). وقال إن الطبيعة العالمية للتطورات في التكنولوجيا المالية، والتي لها تأثير عابر للحدود، تستوجب أن يكون هناك المزيد من التنسيق بين الهيئات الدولية والمحلية، وأن يكون هناك آليات فعالة لتشارك المعلومات الاستباقية بين أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل اتخاذ نهج أكثر تنسيقا في مواجهة التحديات الناشئة. ودعا إلى تطوير التشريعات والأنظمة والمعايير الناظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يواكب التطور في مجال التكنولوجيا المالية.

اتحاد المصارف العربية ينظم بالتعاون مع جمعية البنوك المؤتمر الثالث لواقع القطاع المصرفي الفلسطيني

نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك في الأردن وجمعية البنوك في فلسطين، الدورة الثالثة من مؤتمر واقع القطاع المصرفي الفلسطيني في محيطه العربي، بعنوان "ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية"، بمشاركة خبراء مصرفيين من مختلف الدول العربية.

وأشار محافظ البنك المركزي الأردني زياد فريز راعي المؤتمر، إلى نقطة تغير على المستوى الإقليمي والدولي هي الارتقاء بجودة ونوعية الخدمات المالية والأعمال المصرفية القائمة على ابتكارات التكنولوجيا المالية؛ من خلال توفير خدمات مالية ومصرفية رقمية تقود نحو التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وأكد فريز أن التكنولوجيا المالية تسهم حاليا بدور رئيسي وبارز في تحويل مشهد الخدمات المالية والمصرفية، حيث ساعدت في تسهيل اعتماد نماذج أعمال جديدة ودخول شركات غير مالية أسرع حركة في المعادلة لتقديم خدمات ذات صلة بالأعمال المصرفية والمالية إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي والمالي، بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة، وعلاقات العملاء، وتقديم الائتمان، بالإضافة إلى البنى التحتية للأسواق المالية وغيرها. وقال، إن البنوك المركزية والسلطات النقدية

المشرفة على قطاع المصارف، تؤمن بأهمية التكنولوجيا المالية وأثرها على مستقبل الخدمات المالية والمصرفية، لافتا الى أن اعتماد واستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في الدول العربية ما يزال يعاني من الضعف نتيجة عدة معوقات، أهمها ضعف بيئة الأعمال، وعدم وجود الإطار القانوني المناسب، ومحدودية الدعم المؤسسي من خلال توفير حاضنات أو انشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المصرفية والمالية التقليدية باختبار الابتكارات في بيئة فعلية، وانخفاض مستويات الثقافة المالية والوعي المالي وعدم الثقة والتي تشكل قيوداً أمام تبني واعتماد هذه التكنولوجيا. وقال فريز إن الأمر يتطلب قيام السلطات التنظيمية في الدول العربية، وفي مقدمتها البنوك المركزية والسلطات النقدية، إجراء التغييرات اللازمة على صعيد الأطر القانونية والممارسات التنظيمية المناسبة التي تدعم التعاملات الإلكترونية وتعالج المخاطر المصاحبة للتقنيات المالية الحديثة بشكل يساهم في خلق بيئة مصرفية مهيأة لاعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات والأعمال بديلاً عن الطرق التقليدية، مع التركيز على نشر الثقافة المالية وزيادة التوعية نحو استخدامها، والسعي نحو تطوير الحاضنات والمسرعات المخصصة للتقنيات المالية الحديثة. وأشار، بهذا الخصوص، إلى الجهود المبذولة بين البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية بهدف التواصل المستمر والتنسيق الدائم في مجالات تطوير وتبني واعتماد التكنولوجيا المالية والابتكارات الناتجة عنها، وتبادل الخبرات والمعارف والتجارب في هذا المجال، والدراسة المشتركة بين كلا الدولتين في سبيل تعزيز منظومة الدفع الإلكترونية وتعزيز الاشتمال المالي.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، هاني القاضي، إن القطاع المصرفي الفلسطيني يعد "اقتصادا مرتكزا على البنوك"، حيث تشكل موجودات البنوك العاملة في فلسطين ما نسبته 109 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، بينما تشكل الودائع حوالي 83 بالمئة من الناتج، وتشكل التسهيلات الائتمانية 55 بالمئة، وهو ما يعكس عمق القطاع المصرفي الفلسطيني وأهميته الكبيرة للاقتصاد الفلسطيني. وأضاف، أن عدد البنوك العاملة في فلسطين بلغ 14 في نهاية عام 2018، منها 7 بنوك فلسطينية، و7 بنوك غير فلسطينية، من ضمنها 6 بنوك أردنية هي البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، بنك الاسكان للتجارة والتمويل، البنك الاهلي الأردني، والبنك التجاري الأردني، فيما بلغ عدد الفروع والمكاتب 351 فرعا ومكتبا في نهاية 2018. وأكد أن القطاع المصرفي الفلسطيني حقق معدلات نمو ملحوظة على جميع الأصعدة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث نما إجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين بمتوسط 7.8 بالمئة سنويا إلى 16.1 مليار دولار في نهاية عام 2018، وإجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 16.8 بالمئة إلى8.44 مليار دولار، مشيرا إلى ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 8.3 بالمئة إلى 12.23 مليار دولار، ونمو رأس المال بحوالي 8.5 بالمئة سنويا ليصل إلى1.91مليار دولار. وفيما يتعلق بمؤشرات المتانة المالية، قال إن نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين بلغت 16.6 بالمئة في نهاية عام 2017، والتي تعد أعلى من النسبة المطلوبة من لجنة بازل والبالغة 8 بالمئة، ومن النسبة المطلوبة من سلطة النقد الفلسطينية والبالغة 12 بالمئة، وبلغت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات 2.3 بالمئة في حين بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة 58.4 بالمئة. وعلى صعيد مؤشرات الربحية حققت البنوك العاملة في فلسطين عائدا على الموجودات بلغ 1.5 بالمئة وعائدا على حقوق الملكية بلغ 16.1 بالمئة في نهاية عام 2017. وقال إن التكنولوجيا المالية استطاعت أن تدخل في مجال الخدمات المصرفية الأساسية، مثل خدمات الائتمان والإيداع، وخدمات المدفوعات والتقاص والتسوية، وإدارة الاستثمار، إضافة لقدرتها على التغلغل في خدمات دعم السوق والتي لا تتعلق بالقطاع المالي مباشرة ولكنها تؤثر عليه بشكلٍ كبير مثل خدمات البوابات الالكترونية ومجمعات البيانات، وتطبيقات البيانات، والبلوك تشين، والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. وفيما يتعلق بمستقبل الخدمات المصرفية في ظل ابتكارات التكنولوجيا المالية، تشير العديد من التقارير إلا أنه وعلى الرغم من انخفاض النسبي في حجم وعدد الاستثمارات في منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية مقارنةً مع حجم القطاع المالي العالمي ككل، إلا أن الاتجاه الصاعد والنمو المتسارع في التكنولوجيا المالية يشير إلى أنها ستستحوذ على نسبة كبيرة من الصناعة المالية خلال فترة وجيزة، وهو ما يتطلب استمرار التركيز والمتابعة من قبل البنوك والجهات الإشرافية.

وقال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، وسام حسن فتــّوح، يناقش المؤتمر إحدى أهم القضايا التي تشغل المجتمع المالي والمصرفي، سواء من حيث الفرص التي توفرها، أو بالنسبة إلى المخاطر التي تمثلها، ألا وهو اعتماد التكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة في الصناعة المصرفية. وأضاف، إن العالم يشهد عملية انتقال متسارعة للتحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي، بفضل التكنولوجيا المالية، وما تُوفره من أدوات وآليات لتخفيف الاعتماد على النقود الورقية، والانتقال إلى الاعتماد على النقود الإلكترونية المشفرة. وأشار إلى أن البنوك تبحث عن طرق الاستفادة من اعتماد التكنولوجيا المالية في عملياتها، لكن بحسب ورقة بازل، فإن المصارف لا تزال تركز في المقام الأول على تطبيقات "الفينتيك" في عمليات المدفوعات، ومع ذلك، فإن المصارف تتطلع على نحو متزايد لاستخدام التكنولوجيا عبر سلاسل

القيم بأكملها, ومنوها أن اختيار التكنولوجيا المالية المناسبة والتطبيق الناجح لها, لا تزال تشكل تحديا للمصارف, وخصوصا تلك التي لديها "ثقافة ابتكارية ضعيفة". واكد أن التكنولوجيا المالية والمدفوعات الإلكترونية تتيح العديد من الفرص أهمها, تعزيز الشمول المالي, وتوفير خدمات مصرفية أفضل وأكثر ملاءمة للعملاء, وإحداث التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب تزايد المنافسة, وتخفيف مخاطر النظام المصرفي, وتعزيز الرقابة التكنولوجية.

جمعية البنوك تشارك في فعاليات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2019

التأم في بيروت أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2019, الذي ناقش مجموعة من الموضوعات تحت عنوان "الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة" بمشاركة شخصيات مصرفية واقتصادية تمثل البنوك المركزية وسلطات النقد وقيادات البنوك في الوطن العربي. وشارك في أعمال المؤتمر رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك هاني القاضي ومدير عام الجمعية, إلى جانب وفد رسمي يمثله البنك المركزي الأردني وعدد من رؤساء مجالس ومدراء تنفيذيين في البنوك الأردنية. وشهدت أعمال المؤتمر الذي استمر 3 أيام صاحبه معرض مصرفي, تكريم حاكم مصرف لبنان, رياض توفيق سلامة, كمحافظ العام لسنة 2019.

وناقش المشاركون تحديات الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة والتجارب والخبرات في هذا المجال, بما فيها عوامل تعثر مشروعات الإصلاح الاقتصادية, وإعادة النظر في السياسات المالية والضريبية, وتفعيل آليات الحوكمة كقاعدة أساسية للإصلاح, وأهمية الإدارة السليمة للدَيْن العام في الدولة العربية, بما فيها التجربة الأردنية في هذا المجال. وكما اشتملت أعمال المؤتمر على مناقشة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية الاقتصادات العربية, وتمويل إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن في ورقة قدمها في الجلسة الرئيسة في أعمال المؤتمر بعنوان أهمية الإدارة السليمة للدين العام في الدول العربية, إن على الحكومات العربية التأكد من قدرة اقتصاداتها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه, وإمكانية خدمة هذا الدين. وأضاف يجب أن يكون معدل نمو الدين العام أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأكد أهمية إدراك القائمين على السياسة المالي أثر احتياجات الحكومة التمويلية ومستويات ديونها على تكلفة الاقتراض, والتركيز على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي والإيرادات الضريبية, وكذلك نسبة خدمة الدين. كما دعا الدول للتأكد من عدم وجود ديون ذات "هياكل ضعيفة" من حيث آجال الاستحقاق, لأنها قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية, وتجنب الديون قصيرة الأجل ومعومة الفائدة التي تزيد التكاليف على الاقتصاد وتفرض أعباء مالية على خزينة الدولة. كما عرض تجربة الأردن في الإصلاحات الاقتصادية, حيث تتبنى الحكومة إصلاحات مالية تشمل مراجعة جداول الإعفاءات الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبة والحد من التهرب والتجنب الضريبي, وتطوير الإدارة الضريبية من خلال اعتماد نظام فوترة وطني. وقال إن الحكومة اتبعت نهج استبدال الديون ذات الفائدة المرتفعة والآجال القصيرة بأخرى ذات فائدة منخفضة ومدة سداد أطول, واصدار سندات يورو بوند محلية, إلى جانب إجراءات ضبط النفقات العامة وصولا إلى تخفيض الدين العام كنسبة من الناتج. كما عرض لأوضاع الدول العربية من حيث نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها, مشيرا إلى تفاوت الدول العربية في نسبة دينها العام إلى ناتجها المحلي. وأكد أن العديد من الدول التي كانت تنعم بفائض نقدي باتت تظهر في سجلاتها ديون عامة, داخلية أو خارجية, وأن أخطر دين عام كان في لبنان الذي تجاوز فيه 150 بالمئة من الناتج وخدمة الدين 40 بالمئة. ودعا الدول العربية إلى ترشيد النفقات العامة بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق, وإعادة هيكلة القطاع العام ومراجعة سياسات الدعم وإصلاح ودعم شبكات الحماية الاجتماعية, وزيادة الموارد الموجهة للإنفاق الاستثماري بالاعتماد على الشراكة مع القطاع الخاص. وأوصى بإدارة الدين العام بطريقة مستدامة من خلال معالجة العجز في الموازنات العامة بترشيد النفقات, والبحث عن مصادر دين خارجية طويلة المدة ومنخفضة الفائدة, وتحفيز النمو الاقتصادي, وتمويل المشروعات الرأسمالية للحكومات من خلال أساليب تمويل مبتكرة مثل نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية.

واثناء انعقاد الاجتماع العادي للجمعية العمومية لأتحاد المصارف العربية في دورتها السادسة والأربعين برئاسة الشيخ محمد الجراح الصباح, رئيس الاتحاد, تمت مناقشة انجازات الاتحاد في العام 2018, والمصادقة على البيانات الختامية. واختارت الهيئة العامة ممثل المصارف اللبنانية رئيسا للهيئة العامة للعام الحالي 2019 وممثل البنوك في فلسطين نائبا للرئيس.

بدوره, أكد رئيس اتحاد المصارف العربية, الشيخ محمد الجراح الصباح, أهمية الاصلاحات الاقتصادية والحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة, مشيرا إلى المشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية وأبرزها افتقار الاقتصادات العربية إلى التنوع في مصادرها,

وعجز الميزانيات الحكومية وتراكم الديون واستمرار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية, وعدم القدرة على تطوير البنية التحتية والخدمات وتراجع النمو الاقتصادي. واضاف ان هذه التحديات تتطلب تحركا سريعا لمواجهة التحديات وتحديد نقاط الفشل وتجاوزها وتعزيز إجراءات الحوكمة ومكافحة الفساد ودعم الريادة ومكافحة الأمية, في ظل بيانات مؤرقة اهمها تكلفة الفساد في الدول العربية ووقوع 30 مليون عربي تحت مستوى خط الفقر, وظهور خمس دول عربية في قائمة أكثر الدول فسادا على مستوى العالم.

واوصى المؤتمر في بيانه الختامي أهمية اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص نهجا لتطوير البنية التحتية بالمنطقة العربية, والدعوة إلى معالجة العجز السنوي في موازنات الدول العربية من خلال ترشيد النفقات العامة, واعتماد اسلوب تخصيص الموازنات للوزارات والدوائر الحكومية بناء على توقعات الإدارات العامة بحيث تتصرف الوزارات في حدود المبالغ المخصصة لها. كما دعا إلى البحث عن مصادر دين خارجية طويلة الأجل وذات تكلفة منخفضة وتقليل الاعتماد على الاقتراض المشروط الذي يسبب آثارا اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول العربية, وإيجاد استراتيجيات واضحة وطويلة المدى للدين العام بهدف معالجة كافة تداعيات تفاقم حجم المديونية العامة. كما دعا البيان إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الدول العربية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر, وتمويل المشروعات الرأسمالية للحكومة من خلال أساليب التمويل المبتكرة والتي لا يترتب عنها اي ديون على الحكومة, مثل أساليب البناء والتشغيل والتأجير والتحويل, إضافة إلى إطلاق الطاقات الكامنة في الشباب العربي لدفع النمو في الاقتصادات العربية, وتطوير الأطر المؤسسية والمؤسسات العامة والسياسات في دول التحول العربي لمواكبة عملية إعادة الإعمار فيها.

اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع جمعية البنوك ينظم منتدى تعزيز الاستقرار المالي

نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي وجمعية البنوك في الأردن منتدى تعزيز الاستقرار المالي في عمان, الأردن. وقال الدكتور عادل شركس في كلمته الافتتاحية نيابة عن محافظ البنك المركزي أن الصناعة المصرفية تواجه تحديات نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتعاقبة والاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة, وما لها من انعكاسات سلبية على اقتصادات هذه الدول والدول المجاورة لها. وأضاف بأنه يجب مواجهة هذه التحديات من خلال تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر والصدمات, بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية الرشيدة وتفعيل دور إدارات المخاطر لدى البنوك وتعزيز الامتثال للقوانين والمعايير المحلية والدولية, بالإضافة الى تعزيز رؤوس أموال البنوك ومستوى السيولة لديها وتطبيق المتطلبات الرقابية الجديدة. وأكد أن الأزمة المالية العالمية اثبتت بأن الاستقرار على المستوى الفردي لكل مؤسسة من مؤسسات الجهاز المصرفي والمالي ليس كافيا لتحقيق الاستقرار المالي, بسبب المخاطر على مستوى النظام المالي, ما يتطلب التحوط لهذه المخاطر وقياسها وتطبيق السياسات الاحترازية والاجراءات الرقابية على المستوى الكلي بما يكفل ضبطها وحفز المؤسسات المالية على تعزيز متانتها وتمكينها من استيعاب الآثار المترتبة على هذه المخاطر, وبالتالي تقليل آثارها وتعزيز قدرة القطاع المصرفي والمالي على مواجهتها. وأشار إلى أن البنك المركزي أسس دائرة للاستقرار المالي في بداية عام 2013 لتعمل بشكل تكاملي مع دائرة الرقابة على البنوك ودوائر رسم وتنفيذ السياسة النقدية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة. وعلى المستوى الفردي للبنوك, قال الدكتور الشركس: إن إدارة المخاطر الفعالة هي الوسيلة الأمثل للمحافظة على استقرار البنك وتحقيق أهدافه, من خلال تمكين البنك من التوسع المدروس واستغلال مصادر أمواله بصورة فعالة ومراقبة وضبط المخاطر التي تواجهه والتحوط لها, ما ينعكس بشكل ايجابي على نمو أعمال البنك وربحية البنك مع المحافظة على سلامة ومتانة أوضاعه المالية. وأضاف أن التشدد في قضايا الامتثال وإدارة المخاطر ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعرف عميلك, تعد أمرا ملحا لتعزيز سلامة العمل المصرفي وتخفيف المخاطر المتعلقة بالبنوك المراسلة, والتي باتت تهدد بإخراج العديد من البنوك في الدول العربية من السوق المصرفي نتيجة قيام البنوك العالمية بتخفيض أو ايقاف عملياتها المصرفية مع هذه البنوك, وذلك بفعل تكلفة متطلبات الامتثال المتزايدة, ما يتطلب تقوية وظيفة الامتثال في البنوك ورفدها بالموارد البشرية المؤهلة والمدربة, واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصصة في هذا المجال. وبين أن البنك المركزي يولي أهمية لتفعيل إدارات المخاطر والامتثال لدى البنوك, حيث كان من أوائل البنوك المركزية في المنطقة التي طبقت مقررات بازل 3, وإصدار تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

وأكد أن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة كأداة مهمة من أدوات ادارة المخاطر, حيث تقيس هذه الاختبارات قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة, حيث أصدر البنك في عام 2016 تعليمات جديدة لتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة وتطوير مفهوم اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية التي تقيس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أوضاع البنوك.

وقال نائب المحافظ إن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب أيضا تعزيز الشمول المالي بشكل حصيف ومدروس مع تهيئة البنية التحتية الملائمة لذلك، منوها بإطلاق المركزي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018 - 2020) بما يتوافق مع محاور الأجندة الوطنية والتوجهات الاستراتيجية في المملكة؛ سعيا نحو نظام مالي شامل ومستدام، وذلك بما يسهم في إحداث التوازن بين اربعة اهداف رئيسة، هي الشمول المالي، الاستقرار المالي، نزاهة القطاع المالي، وحماية المستهلك المالي. وأشار إلى التطورات التي شهدتها المملكة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، نتيجة امتلاك الأردن بيئة استثمارية تدعم الابتكار وارتفاع الطلب على التكنولوجيا المالية في السوق المحلية.

من جهته، قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن المحافظة على الاستقرار المالي أصبح يمثل تحديا بالنسبة للبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خصوصا بعد الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة والتحرير المالي وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق وحرية تحرك رؤوس الأموال. واضاف أن مفهوم الاستقرار المالي يشير إلى الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية أو الوقوع في الأزمات، وقادرا على أداء وظيفته المتمثلة بتوجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، والاستمرار في أداء المدفوعات بكفاءة، مع عدم الاخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي، ونمو فرص العمل المستدامة. وقال إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام يتطلب وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة انطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وأكد أن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب استقرارا نقديا وقدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، ووجود هيكل واضح لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، ويستطيع بدرجة مناسبة من الكفاءة تنظيم كمية وأسعار شروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تركز وتراكم مخاطر الائتمان وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات. وأوضح أن العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي تتضح من خلال تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية كسعر الفائدة على قدرة الشركات العاملة بالاقتصاد وعلى خدمة مديونياتها للبنوك، وكذلك تأثير التطورات في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية والسلع. وأضاف أن تفعيل دور أدوات السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي كاستخدام سعر الفائدة لتحفيز النمو، ووجود سياسة لسعر الصرف تحد من التقلبات غير المبررة وتمنع عمليات المضاربة على العملة، ويدعم جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعزز التنافسية الدولية. وأوصى بأن يتضمن الإطار العام للاستقرار المالي مجموعة من المؤشرات والمعايير، التي تهدف إلى اكتشاف نقاط القوة ومواطن الضعف في النظام، على أن يتم متابعة هذه النقاط كل ستة أشهر أو كل سنة، وذلك بالتزامن مع وضع سيناريوهات مستقبلية للتعامل مع هذه السيناريوهات من خلال إجراءات وخطط تعد مسبقا. وقال بأن تجربة الأردن في التعامل مع الأزمة المالية العالمية وتداعياتها كانت خير دليل على قوة ومنعة القطاع المصرفي الأردني وسلامة الأسس التي يقوم عليها والتي جاءت نتيجة لحصافة المنهج الإشرافي والرقابي للبنك المركزي الأردني من جهة، وبسبب حكمة إدارات البنوك العاملة في الأردن وخبراتهم المتميزة، وامتثالهم التام بالمتطلبات الرقابية والإشرافية المحلية والعالمية على حدٍ سواء، ما أثمر عن قطاع مصرفي سليمٍ ومعافى، استطاع الصمود في وجه أعتى الأزمات المالية في التاريخ المعاصر. وأكد أن مؤشرات السلامة والمتانة المالية للقطاع المصرفي في الأردن استمرت بتحقيق مؤشراتٍ إيجابية تدل على منعة وسلامة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

وقال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح: إن موضوع الاستقرار المالي أصبح مصدر قلق دائم لقطاعاتنا المصرفية العربية نتيجة للتطورات التي تشهدها منطقتنا والعالم، ما دفع بالاتحاد لإيلاء هذه الموضوع أهمية، لاسيما والعالم العربي يمر في حالة عدم اليقين نتيجة النزاعات السياسية والمشكلات الأمنية وانتشار الفقر والبطالة وتفشي الأمية. وأضاف أن الاتحاد يسعى لتعزيز الاستقرار المالي وتفعيل جهود التنمية المستدامة إلى جانب تحييد القطاع المصرفي العربي عن طريق الصراعات السياسية في المنطقة، وذلك عن طريق تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي في الدول العربية. وأكد فتوح أن الشمول المالية يحسن كفاءة عملية الوساطة بين المدخرات الوطنية والاستثمارات، ويسهم في تطوير كفاءة النظام المالي، ويساعد المتعاملين مع البنوك في توفير قاعدة أكثر استقرارا للودائع وخصوصا ودائع التجزئة، ويقلل من اعتمادها على التمويل بالجملة.